فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

من الديكتاتورية المطلقة الى الاستبداد المقنّن

سيسجل التاريخ ان الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٢ كان يوم سقوط ما سمي «المشروع الاصلاحي» لحاكم البحرين بعد ان ألغى دستور البلاد الشرعي وفرض على الشعب مجموعة من الاوامر في شكل دستور. جاء ذلك بقرار شخصي أعطى الحاكم كل الصلاحيات وفرض على المواطنين ان يكونوا عبيدا له. فبين ليلة وضحاها أصبح حاكم أصغر دولة خليجية وأصغرها «ملكا» يتربع على عرش الملك يصدر الاوامر والنواهي للمواطنين متى شاء وبدون ان يكون خاضعا لأية رقابة دستورية او قانونية. فهو فوق السلطات، ومصدرها جميعا، وصاحب الحق في الاخذ والمنع، وهو من تحققت على يديه ا لمعجزات، وبالتالي فهو يستحق هذا وأكثر. فكيف تحوّل هذا الحاكم من رمز للديمقراطية الحديثة في منطقة الخليج الى ملك لا يسمح لأحد بطرح رأي آخر مقابل رأيه؟ وكيف سمح لنفسه بالتنصل من كل العهود والمواثيق التي قطعها على نفسه امام الشعب، وجميعها موثقة في وسائل الاعلام وفي اشرطة الفيديو؟ ثم ما قوة رئيس الوزراء الذي استطاع احتواء مشروع الحاكم برمّته، وأفرغه من محتواه واقتاد المواطنون للتوقيع على قرارات بالتخلي عن حقهم في الحياة الحرة الكريمة ومنحوا كل ما لديهم للحاكم؟ أحقا هكذا تستعبد الشعوب؟

لقد كانت شكوكنا عميقة جدا في مشروع الميثاق، فقد رأينا فيه محاولة رخيصة للالتفاف على المطالب المشروعة التي رفعت منذ اكثر من ربع قرن. يومها تساءلنا عن جدوى طرح هذا الميثاق اذا كان لدى الامير فعلا النية في اصلاح الوضع واعادة العمل بالدستور. وعندما أصدرنا بيانا في ٨ فبراير من العام الماضي رافضين الميثاق وداعين المواطنين للتصويت ضده، بادر الامير لاعطاء الوعودة بثلاثة امور اساسية: ان صلاحيات الامير كما حددها الدستور، وان الصلاحيات التشريعية محصورة بالمجلس المنتخب وليس لمجلس الشورى ا لمعيّن سوى تقديم المشورة غير الملزمة وان الحاكمية لدستور ٧٣ على الميثاق. وفي ضوء هذه الضمانات التي نشرتها وسائل الاعلام الحكومية في اليوم التالي على لسان وزير العدل، ذهب المواطنون للتصويت حسب ما أملته عليهم ضمائرهم. هذا في الوقت الذي ازداد حماس بعض الرموز السياسية والدينية فدعوا الى اقرار الميثاق.

اننا لم نعتقد يوما بجدية العائلة الخليفية الحاكمة في الاعتراف بحق شعب البحرين في المشاركة السياسية بالمعنى الحديث، ولذلك فقد «تذاكت» عليه واستغفلته بالوعود المكتوبة والموثقة لتكشف عن حقيقة نواياها لاحقا، ليس بعدم اعادة العمل بالدستور فحسب بل بالغائه جملة وتفصيلا. لقد كان انقلابا ضد حكم القانون وضد الاسس الديمقراطية. والا فما معنى ان يعطي فرد واحد نفسه الحق في الغاء ارادة شعب بأكمله ويقدم على الغاء الوثيقة – العقد بين الطرفين من جانب واحد فقط؟ أليس في ذلك استخفاف واستهانة بكرامة المواطنين وحقوقهم؟ أليس ذلك نكثا للعهد وخيانة للامانة التي حملها الحاكم باسم الشعب؟ هل هناك حاكم يحترم نفسه (قبل ان يحترم شعبه) يتعامل مع قضايا مصيرية لاجيال قادمة بهذا الاسلوب، فيمسخ الدستور التعاقدي ليفرض مكانه دستورا بـ «مكرمة أميرية»؟ وهل ثمة ما يعزز ثقة ابناء البحرين بالعائلة الحاكمة بعد هذا الانقلاب الرخيص والتنكر غير الاخلاقي للوعود والمواثيق؟

منذ الرابع عشر من الشهر الماضي عاش المواطنون واحدة من اكبر المصائب التي حلت بهم في تاريخهم الحديث، فالغاء الدستور بقرار من الحاكم ظاهرة خطيرة جدا، كشفت حقيقة نوايا النظام من جهة، وأدخلت البلاد بوابة عهد أسود جديد من جهة اخرى. لقد انتهى «العرس الديمقراطي» الى طلاق مخجل وردة جاهلية ونكث بالعهود. فهل تبقى ثقة في الحاكم بعد اليوم؟ وبعد ذلك يطلب من الشعب، باستخفاف، المشاركة في «انتخابات» مجلس النواب، ويتسارع البعض لاقرار المشاركة فيها، متناسيا انها لا تنطوي على مشاركة سياسية حقيقية، بل تركز الاستبداد القبلي تحت عناوين خاوية من المعنى. فما جدوى المشاركة في انتخابات مجلس النواب، ما دام مجلس الشورى له حق الفيتو على كل قرار يصدر عن الاعضاء المنتخبين؟ ويتباهى المتملقون للحاكم باظهار الانقلاب على الدستور الشرعي وفرض اوامر جديدة لتشكيل مجلس شورى (من ثمانين شخصا) ينتخب نصف اعضائه ويعين النصف الآخر بانه تطور في الوضع السياسي. كيف يسمح هذ الاعلام لنفسه استغفال الجماهير المتوثبة بهذه الطريقة الرخيصة؟ فبرغم ما أظهره المواطنون من نوايا حسنة وذلك بالانسياق وراء مشروع اعادة تطبيع العلاقة مع العائلة الخليفية الحاكمة، ها هم اليوم يعضون انامالهم من الغيظ والغضب بعد ما لمسوه من طعنة في الظهر من الحاكم. ان من الصعب اعادة الثقة التي دفنت يوم الغاء دستور البلاد الشرعي وعدم احترام اي من الوعودة والعهود الموثقة بين شعب البحرين والحاكم.

الآن وقد انتهى ما سمي «المشروع الاصلاحي» بدأ عهد جديد يتطلب سياسات اكثر وضوحا من الشعب والمعارضة. الحاكم فرض على الناس انتخابات صورية غير ذات جدوى. وساد اللغط في اوساط المواطنين وبين رموز المعارضة بين المشاركة والمقاطعة في هذه المسرحيات الانتخابية القادمة. والارجح ان تصر الاطراف الفاعلة في المعارضة على مقاطعة هذه الانتخابات، فهي تكريس للاجراءات غير القانونية وغير الشرعية التي قام بها الحاكم، وهي اقرار لجريمة الغاء دستور البلاد الشرعي، وقبول بالاوامر التي طرحت في شكل دستور يفتقد الى الشرعية. ويرى اغلب الرموز السياسية ان الدستور غير الشرعي ليس له قوة الزامية لانه قرار من طرف واحد يفرض بالقوة ولا يتمتع بالدعم الشعبي. اما من يقول بان الدستور المسوخ جاء بناء على الصلاحيات التي اعطيت للحاكم في الميثاق، فهو مجانب للحقيقة. فالميثاق حدد مهمة مجلس الشورى بتقديم المشورة فقط وليس بممارسة دور تشريعي، وجاءت التعهدات من قبل الامير في اكثر من مناسبة آخرها ما نشرته الصحافة في ٩ فبراير ٢٠٠١ على لسان وزير العدل، لتقنع الكثيرين بجدّية الحاكم في اصلاح الوضع. ولم يفكر احد في امكان ان يتخلى الحاكم عن تلك التعهدات بالطريقة التي تمت. وعليه فليس للدستور غير الشرعي المفروض بالقوة على شعب البحرين اية قيمة قانونية، وهو ليس سوى اوامر مفروضة من طرف واحد ولا تتمتع بصفة الالزام للآخرين. ان هذا الدستور المسوخ يكرس الاستبداد بشكل ليس له نظير في اي بلد آخر. وما يقال عن تجربتي الاردن والمغرب لا ينطبق على الوضع البحريني. ففي البلدين المذكورين لا يستلم افراد العائلة المالكة مناصب سياسية، فهل سيفاجيء الحاكم شعب البحرين ويتخذ قرارا باعطاء السلطة التنفيذية كلها بيد الشعب؟

لقد عاد الزمن الى الوراء وخيمت على الوضع اجواء الحقبة السوداء مجددا، خصوصا ان عناصر ا لحرس القديم ما زالوا في مواقعهم، بمن فيهم رئيس الوزراء. بل ان اكبر المعذبين اصبحوا «محافظين» للمنامة والمنطقة الشمالية، وادارة الجوازات وغيرها. في ظل هذا التحكم الرهيب من قبل العناصر المطلوبة للعدالة الدولية بارتكاب جرائم ضد الانسانية، يطبق الدستور غير الشرعي على شعب البحرين. فهل ثمة جدوى من المشاركة في المسرحيات الانتخابية المتوقعة؟ ان المسؤولية التاريخية تحتم علينا ان نرفع اصواتنا محذرين من مغبة اقرار الظلم والاستبداد، ومن السقوط في برنامج الحاكم الذي يسعى لفرض اوامره على الشعب بقوة الحكم وادواته. لقد دار الزمن دورته فعاد الى نقطة الصفر، ومنها ننطلق مجددا لنعلن المقاومة المدنية السلمية لهذا الاستبداد الجديد، وسوف تنتصر الارادة الشعبية بعدون الله، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرّتين.

الانقلاب ضد الدستور في وسائل الاعلام العالمية

بثت وكالة الانباء الفرنسية في ٢٥ فبراير التقرير التالي:

الاصلاح الدستوري خيب امل المعارضة البحرينية بعد فرحتها بالاصلاحات السياسية

بقلم حبيب طرابلسي

لم تعد المعارضة البحرينية تخفي خيبة املها حيال الاصلاح الدستوري الذي تعتبر انه فرض من قبل الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي "نكث" بوعوده الديموقراطية على حد تعبيرها. وصدرت اشد الانتقادات لعملية الاصلاح عن حركة احرار البحرين المتمركزة في لندن والتي قال اسامة سلمان، العضو فيها لوكالة فرانس برس ان ما حدث «انقلاب على الدستور الشرعي اكثر فداحة» من حل البرلمان في ١٩٧٥. وعبر سلمان عن اسفه لان «الآمال التي اثارها مشروع الاصلاحات السياسية تبخرت»، مؤكدا ان حركته «ترى عدم جدوى المشاركة» في الانتخابات المقبلة. واوضح ان حركة احرار البحرين «ستعلن موقفها في الايام المقبلة.»

وكان الشيخ حمد الذي اعلن تغيير مسمى البحرين الى مملكة في الرابع عشر من شباط/فبراير الماضي، قد دعا في الوقت نفسه الى انتخابات بلدية في ايار/مايو واخرى تشريعية في تشرين الاول/اكتوبر المقبل. لكن الاعلان عن اقامة برلمان بمجلسين بموجب تعديل دستوري، احدهما منتخب للنواب والثاني معين للشورى لكنه يتمتع بصلاحيات تشريعية، اثار انتقادات حادة جدا. وكتبت حركة احرار البحرين بعيد خطاب ملك البحرين انها «خطوة الى الامام وخطوتان الى الخلف»، مهددة بـ «خوض غمار الحرب السياسية بالوسائل السلمية.» واضافت الحركة «نعزي شعبنا المظلوم في فجيعته الاكبر في التاريخ المعاصر بعد دفن الدستور «الصادر في ١٩٧٣» ونعاهده على تجديد العزم والاستمرار في النضال السلمي. وانتقدت الحركة في خطبة الجمعة «المسرحية المهزلة التي تبعث على التقيؤ والاستخفاف (...) وتفقد النظام «شرعية وجوده»، وذهبت حتى الى حد ادانة «نكث الحكم بوعوده»

وكانت حركة احرار البحرين اكدت في شباط/فبراير من العام الماضي ان الشيخ حمد تعهد خلال لقاء مع قادة المعارضة الشيعية بان يتمتع البرلمان المقبل بصلاحيات تشريعية ويكون مجلس الشورى استشاريا ولا يحل الميثاق محل دستور ١٩٧٣. وهذه التعهدات دفعت اهم قادة المعارضة الشيخ عبد الامير الجمري الى دعم مشروع الميثاق الوطني.

وينص هذا المشروع خصوصا على اعادة البرلمان الذي انتخب في ١٩٧٣ وتم حله في ١٩٧٥، وهو المطلب الرئيسي للمعارضة الشيعية خصوصا التي اتهمت بالوقوف وراء اضطرابات مناهضة للحكومة بين ١٩٩٤ و١٩٩٩، ادت الى مقتل ٣٨ شخصا على الاقل في البحرين.

وخرجت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية التي تضم خصوصا معارضين سابقين اسلاميين افرج عنهم بموجب عفو اصدره الشيخ حمد العام الماضي، عن صمتها معبرة عن تحفظات على الاصلاح الدستوري.وقالت الجمعية الاربعاء ان «الآلية التي تمت من خلالها التعديلات لا تتوافق مع الآلية الدستورية المنصوص عليها في دستور ١٩٧٣ ومضمون التعديلات لم يرتق الى مستوى الطموحات والمطالب الشعبية التي سعى وضحى من اجلها ابناء البحرين.». واكدت الجمعية خصوصا عزمها على مواصلة العمل السياسي السلمي والعلني والمشروع للمساهمة في تحقيق تطلعات المواطنين.

اما الشيخ عبد الامير الجمري الذي قالت السلطات انه كان وراء الاضطرابات السابقة، فقد رأى في خطبة الجمعة في جامع الامام الصادق في المنامة ان «هذا البرلمان ليس هو الذي ناضل من اجله الشعب سنة وشيعة (...) وليس هذا هو الذي صوتنا عليه.» واضاف رجل الدين الذي يتمتع بتأثير كبير على الشيعة الذين يشكلون غالبية في البحرين «عندنا تحفظات واعتراضات (...) لكن هذا لا يعني نهاية المطاف"، داعيا الى اتباع «اسلوب العمل السلمي الحضاري بعيدا عن كل اشكال العنف او الفوضى.» وفي الوقت نفسه، دان المتحدث باسم جمعية الوفاق الوطني عبد الوهاب حسين «انقلابا على الدستور وعلى ميثاق العمل الوطني وعلى الوعود والالتزامات.» وقال في خطبة الجمعة «هكذا تبخر الحلم.»

رويترز:جماعة بحرينية في المنفى تنتقد الاصلاحات الجديدة

بثت وكالة رويترز في ٢٢ فبراير التقرير التالي:

لندن (رويترز) – حذرت جماعة معارضة بحرينية في المنفى من ان الاصلاحات التي طبقت هذا الشهر في البحرين تمهد الطريق لنظام ملكي مطلق مما يثير احتمال تجدد التوترات في الدولة الخليجية الصغيرة.

وقالت حركة احرار البحرين الاسلامية ومقرها لندن ان الملك حمد بن عيسى ال خليفة تراجع عن وعود بمنح مجلس شيوخ يعينه صلاحيات محدودة عندما اعلن البحرين ملكية دستورية وحدد موعد الانتخابات البرلمانية في اكتوبر تشرين الاول المقبل.

وقالت الحركة في بيان ارسل ليل الخميس لرويترز بالبريد الالكتروني ان الموقف السياسي في البحرين تغير في ١٤ فبراير شباط وهو اليوم الذي اعلن فيه الامير دستورا وصفته الحركة بانه اعلن بطريقة لم تمارس من قبل في تاريخ البشرية.

واعلن الملك حمد الذي اصبح اميرا اثر وفاة والده في عام ١٩٩٩ عن اصلاحات سياسية العام الماضي استهدفت تحويل البحرين الى مملكة واجراء اول انتخابات برلمانية منذ ٢٧ عاما.

وايدت الغالبية العظمى من البحرينيين الاصلاحات في اول استفتاء يجرى منذ استقلال البلاد عن بريطانيا في عام ١٩٧١ .

وقالت الحركة ان الملك حمد اكد لشخصيات بارزة من المعارضة في اجتماع معها العام الماضي ان مجلس الشورى الذي يعينه سيمنح سلطات استشارية فقط. لكن التعديلات التي ادخلها اعطت مجلس الشورى سلطات تشريعية على قدم المساواة مع البرلمان المنتخب.

كما قالت الحركة انه وعد بان يستند الدستور الجديد الى دستور عام ١٩٧٣ الذي قدم برلمانا قويا يتمتع بسلطات تشريعية واسعة.

واضافت ان الدستور الجديد قلص حقوق التصويت مما ادى الى نظام ملكي مطلق بشروط غير ديمقراطية تشمل كل جوانب الحياة العامة في البحرين.

وقالت الحركة في بيانها ان المخابرات البحرينية سعت كذلك لترويع شخصيات معارضة بابلاغهم ان اسماء نحو ٢٠ من النشطاء على قائمة سوداء تضم ٩٩ بحرينيا مطلوبين في الولايات المتحدة.

ووافقت خمس جماعات اسلامية وليبرالية في وقت سابق من هذا الاسبوع على تشكيل لجنة لدراسة الدستور الجديد.

وحل اول برلمان منتخب في البحرين في عام ١٩٧٥ مما ادى الى عدم ارتياح بين الاغلبية الشيعية هناك التي تطالب باصلاحات سياسية واقتصادية من الحكومة التي يسيطر عليها السنة.

جمعية الوفاق تعلن عن موقفها من التعديلات الدستورية

بعد صدور التعديلات الدستورية والاطلاع عليها، فإن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ترى بأن الآلية التي تم من خلالها التعديلات لا تتوافق مع الآلية الدستورية المنصوص عليها في دستور ١٩٧٣، كما أن هذه مضمون هذه التعديلات لم ترتق إلى مستوى الطموحات والمطالب الشعبية التي سعى وضحى من أجلها أبناء البحرين الذين يتطلعون لحياة ديمقراطية مستقرة وراسخة تمنح للإرادة الشعبية حق المشاركة الكاملة والفاعلة في الحياة السياسية وذلك أن الدستور المعدل منح المجلس المعين مشاركة المجلس المنتخب في التشريع مما يسلب الإرادة الشعبية استقلاليتها.

وإذ تثمن جمعية الوفاق ما قدمه ملك البلاد المعظم من مبادرات خلال السنة الماضية، فإنه كان من المؤمّل أن يُمكّن شعب البحرين من الحصول على مكاسب جديدة وبخطوات تختصر الزمن وتأخذ الوطن في نقلات نوعية الى مصاف الديمقراطيات العريقة. وإن الجمعية، وكما أثبتت مواقفها الوطنية للقاصي والداني عبر برامجها وأدبياتها، تقف بجدارة وثبات داعمة للتوجهات الرامية لإحداث المزيد من الإصلاحات السياسية .

وحرصا منها على المصلحة العامة، وحفاظا على المكاسب الوطنية التي تحققت حتى الآن، فإن جمعية الوفاق الوطني الاسلامية سوف تسعى في إطار القانون وعبر الآليات المتاحة إلى مواصلة العمل السياسي السلمي والعلني والمشروع، وإلى تكثيف الجهود بالتضامن مع بقية القوى الوطنية للمساهمة في تحقيق تطلعات المواطنين وعبر الأجواء الإيجابية التي تكفل حق الجمعيات السياسية في التعبير عن آرائها بحرية وبانتهاج مختلف وسائل التعبير السلمي لتحقيق الطموحات الوطنية.

كما ستسعى جمعية الوفاق بعون الباري تعالى من أجل أن ينعم هذا الوطن بالأمن والاستقرار، ويسود فيه روح التفاهم والوئام، وترسخ فيه حاكمية القانون ورعاية العدل والمساواة والتلاحم بين الحاكم والمحكوم على طريق البناء المشترك لحاضر الوطن ومستقبله الزاهر والزاخر بخير الدين والدنيا.

والأمل كبير في المواطنين أن يضموا أصواتهم إلى الأصوات المخلصة التي تنادي بتحقيق المزيد من المكاسب من خلال العمل السياسي السلمي البعيد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو العقد الوطني والسلم الإجتماعي.

ومنه تعالى نستمد العون والتوفيق والسداد

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

٢٠فبراير ٢٠٠٢م / ٨ ذي الحجة ١٤٢٣هـ

الشيخ الجمري:
ليس هذا ما صوّتنا عليه

خصص سماحة الشيخ عبد الامير الجمري خطبة الجمعة في ٢٠٠٢/٢/٢٢م بجامع الامام الصادق لطرح موقفه مما يجري في البلاد قائلا:

أيها الإخوة والأخوات،أيها الأبناء والبنات، سلامٌ من الله عليكم ورحمةٌ وبركات، وبعدُ:

فقد قال الله تعالى:}وقفوهم إنهم مسؤولون (صدق الله العلي العظيم).

وقفتان تاريخيتان وقفتهما أمامكم، ولا يمكن أن أنساهما ما دمت على قيد الحياة أبداً.

الوقفة الأولى، حين خرجت من السجن الأول ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥م ودعوتكم فيها للالتزام بالهدوء بعد اتفاقية المبادرة لإخراج البلاد من الأزمة واستجبتم رغم الجراح والآلام، ورغم المحن والصعاب، لأنكم أصحاب حق وعدل ودعاة أمن وسلام.

والوقفة الثانية، كانت في جامع الإمام الصادق (ع) بالدراز، بعد خروجي من الحصار والإقامة الجبرية بتاريخ ٩/ ٢ / ٢٠٠١م، ودعوتكم فيها إلى المشاركة الفعّالة في العملية الإصلاحية، والتصويت بنعم للميثاق بعد التطمينات، واستجتم رغم ما كان عندكم وعندنا من تحفّظات واعتراضات، لأنكم أصحاب حق وعدل، ودعاة أمن وسلام.

واليوم أقف أمامكم لا يائساً ولا قانطاً، ولكن مصارحاً ناصحاً، أمانةً للتاريخ، فليس هذا هو البرلمان الذي ناضل من أجله الشعب سنةً وشيعة وبجميع فعالياته ورموزه، وليس هذا هو الذي صوّتنا عليه جميعاً!!

ولكن لا يعني هذا نهاية المطاف، ولا يفكرن أحد منكم أن يتخلى عن أسلوب العمل السلمي الحضاري الذي عاهدنا أنفسنا عليه، وعرفنا العالم من خلاله، خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة، فهذه مرحلة سياسية لها أدواتها وآلياتها وقوانينها، وهناك جمعيات سياسية ستواصل الدرب بنفس النهج، معتمدةً في ذلك على حضوركم الفاعل السلمي بعيداً عن كل أشكال العنف أو الفوضى، حتى يتحقق ما يطمح إليه كل مخلص لوطنه ودينه فحذار حذار فهناك من يتربص بناً الدوائر، وقد يجد هؤلاء بعض المتحمسين البسطاء وسيلة لجر الساحة للعنف، فلنكن واعين ولنبقى كما بدأنا أصحاب حق وعدل ودعاة أمن وسلام.

أيها الأخوة والأخوات، أيها الأبناء والبنات:

أود في هذه الفترة الابتعاد عن التحدث في الشئون السياسية التفصيلية وأستثني من ذلك بعض القضايا التي لابد للإنسان من التعرض لها والتي لا يسع أي مؤمنٍ أن ينأى بنفسه عنها لأنها تكليف إلهي ومسئولية وطنية.

أما القضايا التفصيلية والمتابعة اليومية فهي مسئولية الجمعيات السياسية القادرة على ذلك من خلال رموزها المخلصين وقواعدها الواعين والتي أوصيها بتحديد أولوياتها ورص صفوفها لأجل الوطن الغالي.

وهذا أيها الأحبة موقفٌ فكرت فيه مليّاً، وقلّبته مراراً، ولم أجد فيه لنفسي خياراً آخر، وأملي ودعائي أن يبقى هذا الوطن آمناً في ربوعه، وعزيزاً بأبنائه، وأن يسدد الله ويؤيد وينصر جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ويرحم الله شهداءنا الأبرار.

وطلبي ورجائي منكم أن تعذروني إن قصّرت في بعض المواقف (كرر الشيخ الجمري هذه الجملة ثلاث مرات)، فهي لم تصدر إلا فوق إرادتي، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاستاذ عبد الوهاب حسين:
انقلاب خطير على الدستور

خطبة يوم الجمعة السياسية للأستاذ عبد الوهاب حسين ٢١-٢-٢٠٠٢

نحن نعيش الآن انقلابا على الدستور وعلى ميثاق العمل الوطني وعلى الوعود والالتزامات ، هذه هي الحالة التي نعيشها بعد تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٤م ، وبالتالي فنحن بعد هذا التاريخ نعيش انتكاسة أكثر فداحة من انتكاسة عام ١٩٧٥. بعد تاريخ بعد ٢٠٠٢/٢/١٤م لم يعد الدستور الذي تتوافق عليه المعارضة مع الحكومة موجودا ، ولم تعد لدينا سلطة تشريعية ، وإنما كل الذي قدمه لنا الدستور الجديد كان مجرد تطوير لمجلس الشورى ، وحسب ما ينص عليه الدستور الجديد ليست لدينا سلطة تشريعية ، ولا يوجد فصل بين السلطات ، وحتى إمكانية التغيير عن طريق هذا الدستور غير ممكنة ، فإذا تمسكنا بالدستور الجديد فينبغي أن نعيش اليأس من التغيير ، وهكذا تبخر ذلك الحلم أو الطموح ، وأصبح من تفكيرنا .. هل نشارك أو لا نشارك في الحياة البرلمانية القادمة ، وأغلب الاتجاه العام هو مع عدم المشاركة ، وأصبحنا نتكلم أيضا عن انقلاب حقيقي على الدستور.

التصويت بنعم على الميثاق جاء بناء على وجود دستور ، ووجود ميثاق سيفعل هذا الدستور ، ووجود التزامات مثبتة تضع الحاكمية للدستور على الميثاق ، وتبين وظيفة كلا المجلسين ، وأن أي سياسي في العالم حينما توجد هذه المؤشرات الإيجابية لا يستطيع إلا أن يقول نعم ، ومع وجود هذه المؤشرات ، إذا وضع السياسي احتمالا أن يكون هناك

تخلٍ أو مخالفة لهذه الالتزامات وبناء على ذلك يقول لا فهو ليس بسياسي وليس إنسانا واقعيا في نفس الوقت ، ولو أن المعارضة مع وجود الدستور ووجود الميثاق ووجود الالتزامات لم تدعو للتصويت بنعم لكانت ملامة من قبل المراقبين ، وسمو الأمير يستطيع بأن يقول : بأنني مددت يدي للمعارضة بهدف الإصلاحات ولكن المعارضة رفضت كل ذلك دون أي مبرر لمجرد أنها تعيش هاجس الخوف والتشكيك ، وفي هذه الحالة فإن المعارضة ستفقد حتى أصدقاءها.

في البداية ، منذ أغسطس عام ١٩٧٥ حينما حل الأمير السابق البرلمان وعطّل المادة ٦٥ من الدستور ، وحتى تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤م كانت المعارضة في البحرين تجاهد من أجل تحقيق مطالب شعبية عادلة ، وكان على رأسها تفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية ، ومنذ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤م وهو تاريخ التصويت على ميثاق العمل الوطني ، وحتى تاريخ

٢٠٠٢/١/١٤م وهو تاريخ إصدار الدستور الجديد ؛ كنا نعتقد بأن ميثاق العمل الوطني سوف يحقق لنا هذين المطلبين الأساسيين ، وهما تفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية، وذلك استنادا لدستور ١٩٧٣ ، وليثاق العمل الوطني، وللوعود والالتزامات التي قدمها سمو الأمير حفظه الله تعالى للرموز السياسية والدينية ، وعلى رأس هذه الالتزامات حاكمية الدستور على الميثاق ، وأن المجلس المعين استشاريا فقط ، وليس من صلاحياته إعاقة القرارات والقوانين التي تصدر عن المجلس المنتخب ، وكنا نعتقد بأننا نمتلك دستورا تتوافق عليه الحكومة مع المعارضة وهو دستور ٧٣ ، وأن ذلك أساسا قويا للاستقرار السياسي في البلد ، وكنا نطمح أو نحلم بأننا في البحرين سوف نقدم نموذجا بحرينيا متميزا للحياة البرلمانية والسياسية تستفيد منها دول المنطقة والدول العربية قاطبة، ولكن بعد تاريخ بعد ٢٠٠٢/٢/١٤م لم يعد الدستور الذي تتوافق عليه المعارضة مع الحكومة موجودا ، ولم تعد لدينا سلطة تشريعية ، وإنما كل الذي قدمه لنا الدستور الجديد كان مجرد تطوير لمجلس الشورى، وحسب ما ينص عليه الدستور الجديد ليست لدينا سلطة تشريعية ، ولا يوجد فصل بين السلطات ، وحتى إمكانية التغيير عن طريق هذا الدستور غير ممكنة ، فإذا تمسكنا بالدستور الجديد فينبغي أن نعيش اليأس من التغيير ، وهكذا تبخر ذلك الحلم أو الطموح ، وأصبح من تفكيرنا .. هل نشارك أو لا نشارك في الحياة البرلمانية القادمة ، وأغلب الاتجاه العام هو مع عدم المشاركة ، وأصبحنا نتكلم أيضا عن انقلاب حقيقي على الدستور.

التصويت بنعم على الميثاق جاء بناء على وجود دستور ، ووجود ميثاق سيفعل هذا الدستور ، ووجود التزامات مثبتة تضع الحاكمية للدستور على الميثاق ، وتبين وظيفة كلا المجلسين ، وأن أي سياسي في العالم حينما توجد هذه المؤشرات الإيجابية لا يستطيع إلا أن يقول نعم ، ومع وجود هذه المؤشرات ، إذا وضع السياسي احتمالا أن يكون هناك

تخلٍ أو مخالفة لهذه الالتزامات وبناء على ذلك يقول لا فهو ليس بسياسي وليس إنسانا واقعيا في نفس الوقت ، ولو أن المعارضة مع وجود الدستور ووجود الميثاق ووجود الالتزامات لم تدعو للتصويت بنعم لكانت ملامة من قبل المراقبين ، وسمو الأمير يستطيع بأن يقول : بأنني مددت يدي للمعارضة بهدف الإصلاحات ولكن المعارضة رفضت كل ذلك دون أي مبرر لمجرد أنها تعيش هاجس الخوف والتشكيك ، وفي هذه الحالة فإن المعارضة ستفقد حتى أصدقاءها.

في البداية ، منذ أغسطس عام ١٩٧٥ حينما حل الأمير السابق البرلمان وعطّل المادة ٦٥ من الدستور ، وحتى تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤م كانت المعارضة في البحرين تجاهد من أجل تحقيق مطالب شعبية عادلة ، وكان على رأسها تفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية ، ومنذ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤م وهو تاريخ التصويت على ميثاق العمل الوطني ، وحتى تاريخ

٢٠٠٢/١/١٤م وهو تاريخ إصدار الدستور الجديد ؛ كنا نعتقد بأن ميثاق العمل الوطني سوف يحقق لنا هذين المطلبين الأساسيين ، وهما تفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية، وذلك استنادا لدستور ١٩٧٣ ، وليثاق العمل الوطني، وللوعود والالتزامات التي قدمها سمو الأمير حفظه الله تعالى للرموز السياسية والدينية ، وعلى رأس هذه الالتزامات حاكمية الدستور على الميثاق ، وأن المجلس المعين استشاريا فقط ، وليس من صلاحياته إعاقة القرارات والقوانين التي تصدر عن المجلس المنتخب ، وكنا نعتقد بأننا نمتلك دستورا تتوافق عليه الحكومة مع المعارضة وهو دستور ٧٣ ، وأن ذلك أساسا قويا للاستقرار السياسي في البلد ، وكنا نطمح أو نحلم بأننا في البحرين سوف نقدم نموذجا بحرينيا متميزا للحياة البرلمانية والسياسية تستفيد منها دول المنطقة والدول العربية قاطبة، ولكن بعد تاريخ بعد ٢٠٠٢/٢/١٤م لم يعد الدستور الذي تتوافق عليه المعارضة مع الحكومة موجودا ، ولم تعد لدينا سلطة تشريعية ، وإنما كل الذي قدمه لنا الدستور الجديد كان مجرد تطوير لمجلس الشورى، وحسب ما ينص عليه الدستور الجديد ليست لدينا سلطة تشريعية ، ولا يوجد فصل بين السلطات ، وحتى إمكانية التغيير عن طريق هذا الدستور غير ممكنة ، فإذا تمسكنا بالدستور الجديد فينبغي أن نعيش اليأس من التغيير، وهكذا تبخر ذلك الحلم أو الطموح ، وأصبح من تفكيرنا .. هل نشارك أو لا نشارك في الحياة البرلمانية القادمة ، وأغلب الاتجاه العام هو مع عدم المشاركة ، وأصبحنا نتكلم أيضا عن انقلاب حقيقي على الدستور ، فنحن نعيش الآن انقلابا على الدستور وعلى ميثاق العمل الوطني وعلى الوعود والالتزامات ، هذه هي الحالة التي نعيشها بعد تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٤م ، وبالتالي فنحن بعد هذا التاريخ نعيش انتكاسة أكثر فداحة من انتكاسة عام ١٩٧٥م .

أود الاشارة الى عدة نقاط :

النقطة الأولى : أن ميثاق العمل الوطني أشار إلى إحداث تعديلات في الدستور ، وهي تعديلات تتعلق بمسألتين، المسألة الأولى وتتعلق بمسمى الدولة بأن تتحول إلى مملكة ، والمسألة الثانية هي مسالة المجلسين ، ولكن الميثاق لم يحدد آلية التعديل ، ولم يشر إلى مضمون التعديلات ، ووفق كل المقاييس الدستورية يجب العودة إلى المادة ١٠٤ من الدستور .

النقطة الثانية : أن الميثاق لم يخول سمو الأمير حفظه الله بإحداث أو إجراء التعديلات، ولا يمكن أن يكون هناك تخويل من الميثاق بذلك ، لأن فيه مخالفة صريحة للدستور ، والذي حدث في البحرين بإجراء التعديلات أو تقديم دستور جديد بمرسوم أميري لا يوجد له مثيل في العالم أبدا ، وتجربة البحرين فريدة من نوعها في العالم كله، حيث لا يوجد في العالم كله إجراء تعديلات دستورية بمرسوم أميري.

النقطة الثالثة : إن ميثاق العمل الوطني أشار إلى التعديلات في مسألتين : في مسمى الدولة والمجلسين ، بينما التعديلات نسفت الدستور القديم ، وقد عبر عنها البعض بأنها أقبرت الدستور القديم وجاءت بدستور جديد ، ولم تكتف بالتعديلات في المسألتين اللتين أشار إليهما الميثاق .

لهذا لا يمكننا القول بدستورية هذا الدستور وشرعيته ، والناتج كما ذكرت قبل قليل بأنه لم يعد لنا دستور نتوافق عليه ، ولم تعد لدينا سلطة تشريعية وإنما الذي حدث هو مجرد تطوير لمجلس الشورى ، والجدير بالذكر بأن مصر تمتلك مجلس شورى ونواب ، وأن مجلس الشورى له وظيفة استشارية فقط وليس له وظيفة تشريعية ، ومع ذلك فنصفه منتخب ونصفه معين حاله حال المجلس الوطني الحالي في البحرين ، مما يدل على أن المجلس الوطني في البحرين هو مجلس شورى مضخم ومطور عن السابق ، وفي ذلك تبذير للثروة من غير طائل ، وفي المحصلة النهائية لا توجد لدينا سلطة تشريعية وكل الذي نملكه مجلس شورى ضخم فقط ، كما لم يعد لدينا فصل في السلطات التي أشار لها الدستور القديم والجديد ، فالسلطة التنفيذية مهيمنة على السلطة التشريعية ، والملك على رأس كل السلطات ، أي على رأس السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بل حتى المادة الأخيرة التي تتكلم عن المحكمة الدستورية أعطت المحكمة الدستورية سلطات تشريعية ، بالإضافة إلى أنه أصبح من غير الممكن إحداث التغييرات في الدستور الجديد ، وهذا معناه أن هناك عملية تطويق وسلب ، فالدستور الجديد سلب من الشعب الصلاحيات التي يمتلكها في الدستور القديم وطوقه وقطع عليه الطريق للتغيير والتطوير، ولهذا قلنا بأن انتكاسة فبراير ٢٠٠٢م أفدح من انتكاسة أغسطس ١٩٧٥م .

الأمر الثالث : أن الذي بقي لنا من عهد الميثاق هو مساحة الحرية ، أي حرية التعبير والحركة ، فالميثاق أوجد لنا هذه المساحة من الحرية ومازالت باقية كما أن الدستور الجديد كفلها لنا ، والمطلوب الآن حسب تقديري الشخصي هو توظيف هذه المساحة للتأسيس إلى معارضة سياسية سلمية تستخدم كل الأساليب والوسائل السلمية المشروعة لتحقيق أهدافها ، وهذه المسئولية هي مسئولية الرموز والمؤسسات والمجتمع.

وبعد هذا أذكر بأن الوضع الحالي لا يتسع أبدا للآراء الفردية ، ولا يتسع أيضا للآراء المرتجلة ، فينبغي أن تكون لنا رموزا ومؤسسات ومجتمعا رؤية مشتركة

التغيير الوزاري سيكرّس الحرس القديم

بعد الانقلاب على دستور البلاد الشرعي، والنكث بالوعود التي قدّمت للشعب، وانتهاء المشروع الاصلاحي يجري الحديث عن تغيير وزاري وشيك يتزامن مع بدء تنفيذ الدستور غير الشرعي. ولا تبدو مهمة الحكومة الجديدة صعبة ما دام الحكم قد ألغى المشاركة الشعبية في القرار والتشريع. ذلك لانها (أي الحكومة) لن تواجه برلمانا حرا قادرا على ان يشكل منافسا قويا لها، فهي التي تشرّع للبلاد وتطلب من مجلس الشورى تصديق ما تمليه عليه. ان الحكومة الجديدة لن تكون أفضل من سابقاتها ما دامت مسلطة على رقاب الشعب بدستور ليس سوى «المكرمة الاخيرة» من «المكارم» التي قدمها الحاكم الى ابناء البحرين، وليس لها صفة التعاقد التي تتوفر في الدساتير التي تشترك الشعوب مع حكوماتها في صياغتها. وحيث الغي الدستور التعاقدي بين الطرفين من طرف واحد فقط، فلن يكون هناك ثقة في اي وعد مستقبلي من الحاكم الذي فرض على شعبنا اليوم قانونا لا يختلف في سوئه وتنكره للمطالب المشروعة عن قانون امن الدولة السيء الصيت.

الحكومة الجديدة ستكون، كما كان الحال عليه قبل مايسمى المشروع الاصلاحي، اداة طيّعة للحكم، تدار بدستور غير شرعي يملك الحاكم كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيه، وليس على بقية المواطنين الا السمع والطاعة. وسوف تكون مهمتها بروتوكولية بالدرجة الاولى، فيما السلطة الحقيقية ستكون بأيدي الحرس القديم – الجديد الذي ظل محتفظا بكل مواقعه برغم ما تقيّأت به وسائل اعلام الحكومة من ادعاءات ثبت خواؤها. لا نتوقع تغيرا فوريا في مساحة الحرية التي سمح بها للمواطنين بعد ربع قرن من القمع والاستبداد، ولكن السلطة زرعت اسباب التوتر السياسي المستقبلي، وبقيت مستعدة، بجهاز قمعها الرهيب الذي احتفظ بكل رموزه وأدواته، لمواجهة اي احتجاج سلمي. فمواد الدستور غير الشرعي لا تسمح بالاحتجاج السلمي ولا توفر حماية دستورية لحقوق الانسان، ففي كل مادة تتحدث عن الحرية هناك استثناءات يتوقع ان تكون هي الحالة المعتادة عندما يقرر الحاكم البطش بالابرياء. ولو كان هناك اصلاح حقيقي لتم توظيف آلاف المواطنين العاطلين عن العمل الذين تحمّل الحاكم احتجاجاتهم في فترة ما قبل فرض الدستور غير الشرعي.

تدخل البلاد حقبة يتوقع ان تكون اكثر سوادا من سابقتها، ولا يستبعد ان يزداد الوضع سوءا اذا تولى رئيس الوزراء الحالي رئاسة الوزارة الجديدة ، خصوصا بعد ان نجح في احتواء ما كان يسمى المشروع الاصلاحي للحاكم، وأفشل تطلعات الشعب ورفض مطالبه، واستمر في الاعتماد على اعمدة حكمه السابقين في اجهزة الامن وبقية ادارات الدولة. وتعيين وزراء جدد لا يعني تغير الوضع عما كان عليه، فالجديد لا يكون جديدا الا اذا أصبح القديم قديما، وما دام اعمدة الحكم القديم يتصدرون مواقع القرار التشريعي والتنفيذي والقضائي، فليس هناك

مدروسة دراسة جيدة ومتأنية حول ما ينبغي عمله في هذا الوقت.

أزمة العاطلين عن العمل مستمرة

في اجتماعها الأول الذي عُقد صباح الاثنين الثامن عشر من فبراير الحالي في مبنى رئاسة الوزراء ؛ سعت لجنة التظلمات الجديدة لانتهاج الصراحة في معالجة أزمة الخريجين العاطلين والخروج ـ قدر ما تستطيع ـ بنتائج مقبولة وحقيقية . ولأن (لجنة دعم المدرسين العاطلين) تُدرك أنها تتحمّل مسؤولية شاقة في هذا المجال فقد أعدّت ورقتين تتعلق الأولى بالاستفسار حول آليات عمل اللجنة وصلاحياتها ، وتضمّنت الثانية إطاراً عاماً مقترحاً يضمّ مجموعة من الاقتراحات التي يمكن التي تساهم في معالجة المشكلة . وقد قدّم ممثلا الخريجين العاطلين في اللجنة (محمد ميرزا) و(جليلة علوي) الورقتين إلى رئيس اللجنة السيد الدكتور ياسر الناصر وتم اعتمادهما للمناقشة في الاجتماع الأول المُشار إليه .

وقد اطلعت اللجان المعنية في المؤتمر العام للخريجين العاطلين على توضيحات رئيس اللجنة على الاستفسارات المُقدّمة ؛ ووجدت أنّ هناك بعض النقاط التي لازالت غامضة ، خاصة فيما يتعلق باختصاصات اللجنة وآليات عملها ، وهذا الغموض تحوّل إلى تشوّش بعد الاطلاع على الخلاصة الإجمالية لمحضر الاجتماع الأول للجنة حيث وردت تصريحات تشير إلى أن اللجنة لها اختصاصات ومهام تتجاوز ما هو مُحدّد في ورقة التوضيح على الاستفسارات .

ولابد من التأكيد على أنّ هذه الملاحظة لا تعني تجاوز الموقف الطبيعي للخريجين العاطلين والمتمثّل في دعم كلّ الخطوات التي تستهدف العمل الجاد من أجل حلّ الأزمة بطريقة شاملة وصادقة . كما ونؤكد على أن التعاطي الإيجابي الذي أبدته لجان المؤتمر العام نحو لجنة التظلمات سيستمر وسيأخذ أشكالاً متعددة ، وستمارس هذه اللجان من خلال برامجها المختلفة دوراً تكاملياً مع اللجنة بما يخدم تطلعاتها وجهودها الخيّرة التي تصبّ في صالح الخريجين العاطلين ، كما أنّ (لجنة دعم المدرسين العاطلين) على استعداد لتزويد اللجنة من خلال ممثليها بكلّ الاقتراحات والتصورات والاستشارات التربوية والعلمية التي بحوزتها والتي تقوم بإعدادها من خلال (لجنة إعداد البرامج والدراسات) ، وسيظل هذا التعاطي في حدوده الطبيعية دون التعويل المطلق على كلّ ما يُطرح داخل أعمال اللجنة خصوصاً من جانب ممثلي وزارة التربية والتعليم .

وقد تصفّحت (لجنة إعداد البرامج والدراسات) أوراق الملف المعنون بـ (رد على ملاحظات وتظلمات لجنة الباحثين عن العمل بسلك التدريس) الذي قدّمه ممثلا وزارة التربية والعليم في لجنة التظلمات . وفي الوقت الذي نثمّن خطوة الوزارة في إصدار التقارير السريعة وسعيها لأداء دورها ضمن لجنة التظلمات ، إلا أنّ ما يجب التنويه إليه هو أنّ المسألة هنا ليست مساحة للدخول في سجالات وردود متبادلة لا تنتهي إلا عند البداية ونقطة الصفر . فبالإمكان إعداد التقارير المحشودة بالوقائع والشواهد التي تؤكد وجود اختراقات من داخل الوزارة لنفس قوانينها وشروطها في التوظيف ، وأنْ تُطرح الأسماء والتواريخ التي تُثبت وقوع هذه الاختراقات في إطار التمييز العائلي والطائفي . غير أنّ ما يجب أن تعيه الوزارة هو أنّ أساس المسألة كلها إنما يرتكز على البعد الإنساني والحقوقي ، ومعايير التوظيف والالتزامات المكثّفة التي تطرحها الوزارة في هذا الصدد ينبغي ألا تُعتمد لوحدها في ظلّ أجواء طموحة تعيشها البلاد وتعمل الحكومة وفقها لتأسيس واقع مختلف يقوم على العدالة الاجتماعية والشفافية والارتقاء بواقع المواطنين المعيشي . وهذا الأساس ينبغي أن يكون هو المنطق الذي يُحرّك لجنة التظلمات ويحكم قراراتها ، وقد أبدى رئيس اللجنة مواقف تلتقي مع هذا المنطق وتؤكد عليه ، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد من جهتنا على الطابع الإنساني الذي ينبغي أن يُميّز عمل اللجنة ، وضرورة الإسراع في خلق الآليات الكفيلة بالإسراع في عملها وإثبات مصداقيتها أمام الخريجين العاطلين ، وهو ما نطمحه منها وندعو لها بالتوفيق من أجل ترسيخه وتحقيقه على أرض الواقع.

(المؤتمر العام للخريجين العاطلين) :

لجنة التنسيق والمتابعة، لجنة إعداد البرامج والدراسات، لجنة دعم المدرسين العاطلين عن العمل

فضيحة كبرى بطلها محافظ العاصمة

الحكومة سلمت امريكا قائمة بأسماء معارضيها

نفت وزارة الداخلية البحرينية اليوم الخميس (٧ فبراير) أن يكون رعايا بحرينيون مدرجين على قائمة سوداء أميركية لتورطهم في الإرهاب وذلك بعد أن أكد أربعة ناشطين شيعة أن وزارة الداخلية أبلغتهم بإدراجهم على مثل هذه القائمة. وجاء النفي البحريني عقب تأكيدات قاطعة صدرت من السفارة الأميركية في المنامة نفت فيها علمها بوجود هذه القائمة، كما نفت وجود أي أسماء لمواطنين بحرينيين على اللوائح الأميركية للمنظمات الإرهابية أو الأفراد الذين يشتبه بقيامهم بنشاطات إرهابية.

ونقلت وكالة الأنباء البحرينية عن متحدث باسم الوزارة أن السلطات البحرينية «نبهت عددا من مواطنيها من السفر إلى الخارج خوفا من تعرضهم للاعتقال» من جانب السلطات الأميركية بناء على «طلب واستفسارات دولية تلقتها الحكومة للتعاون والتأكد من عناصر مشتبه بعلاقتهم بعمليات إرهابية قد يكون لهم وجود في البحرين". وأضاف أن البحرين «تعاونت في هذا الشأن وتؤكد أنه لا يوجد فيها أي من المنظمات أو الأسماء المدرجة في القائمة التي أعلن عنها والتي لديها نشاطات إرهابية".

وكان محمد جميل الجمري النجل الأكبر لعالم الدين الشيعي البارز الشيخ عبد الأمير الجمري صرح أمس الأربعاء أن السلطات البحرينية أبلغته مع ثلاثة ناشطين شيعة آخرين بضرورة توخي الحذر في السفر إلى الخارج لأن أسماءهم مدرجة على لائحة أميركية «سوداء". وقال في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية «تم استدعاؤنا أنا والشيخ علي سلمان وحسن مشيمع وعادل الشعلة الثلاثاء لإبلاغنا بضرورة توخي الحذر عند السفر إلى الخارج حيث أن أسماءنا ضمن قائمة أميركية".

كذلك,أصدر الناشطون الثلاثة عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع والشيخ علي سلمان بيانا ليل الأربعاء الخميس, أعلنوا فيه أنهم التقوا مدير المخابرات في البحرين الشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة (ومعه محافظ العاصمة ومحافظ المنطقة الشمالية) الذي أبلغهم أن «قائمة أميركية قد صدرت تتكلم عن أشخاص لهم علاقة بمنظمات مثل الجهاد الإسلامي وحزب الله وحركة حماس وأنها تضمنت ٩٩ اسما من البحرين".

غير أن مسؤولة العلاقات العامة في السفارة الأميركية في المنامة, دونا ونتون, نفت «وجود أي أسماء لمواطنين بحرينيين على اللائحة الأميركية للمنظمات الإرهابية أو الأفراد الذين يشتبه بقيامهم بنشاطات إرهابية". وأوضحت أن «القائمة يتم تحديثها من حين لآخر، وفي آخر قائمة محدثة، لا يوجد أي مواطن بحريني".

وأكد مصدر دبلوماسي غربي أيضا في البحرين أن القوائم الأميركية سواء كانت صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية أو وزارة الخارجية، لا تشمل اسم أي مواطن بحريني. وأوضح أن الأميركيين «أصدروا قائمة حول الحسابات المشبوهة بتمويل النشاطات الإرهابية وقائمة أخرى حول أشخاص ساهموا في تمويل أو تسهيل نشاطات إرهابية لا يوجد أي اسم لمواطن بحريني ضمن هذه القوائم".

وقال ناشط شيعي لوكالة الصحافة الفرنسية طالبا عدم ذكر اسمه إن الأمر قد يكون مرتبطا بقائمة مزيفة أنتجتها المخابرات البحرينية في عام ١٩٩٦. والناشطون الأربعة الذين استدعتهم السلطات البحرينية أمس من القياديين البارزين في الاحتجاجات المطالبة بعودة البرلمان التي شهدتها البحرين بين ١٩٩٤ و١٩٩٩. وكانت البحرين اتهمت في ١٩٩٦ «عناصر مدعومين من إيران وحزب الله» بالوقوف وراء هذه الاضطرابات.